الفصل الرابع

المد الشيعي
وتأثيره على أمن الخليج العربي

يناقش هذا الفصل العناصر التالية:

- أولاً: التواجد الشيعي في الخليج العربي.
- ثانيا: تأثير الشيعة على الأمن الخليجي.

الفصل الرابع

المد الشيعي وتأثيره على أمن الخليج العربي

مما لاشك فيه أن منطقة الخليج العربي تعد أحد المناطق ذات التأثير الهام على الصعيد العالمي، وتكتسب تلك المنطقة أهميتها لما تتمتع به من المقومات التي جعلتها يحظى باهتمام كافة الدول الكبرى والقوى الاستعمارية على مدار التاريخ، فما بين موقع متميز بين قارات العالم وموارد نفطية هائلة ومصادر للطاقة بمشتقاتها المختلفة وغير ذلك من المقومات التي جعلت الخليج العربي محط أنظار العالم بأسره. ومِنْ ثَمَّ فقد أصبح أحد المناطق الإستراتيجية التي تسعى كافة القوى الكبرى إلى السيطرة عليها والتي تمكنها من تدعيم تفوقها العالمي، وقد حفل التاريخ السياسي للمنطقة بمحاولات كثيرة ومتعددة لاحتلالها ونهب ثرواتها والذي تجدد في أواخر القرن التاسع عشر، حيث قامت العديد من الدول الأوروبية باحتلال أجزاء من الوطن العربي ومن بينها منطقة الخليج وقامت ببسط سيطرتها عليه لفترة طويلة حتى حصلت كافة الدول على استقلالها.

ولاشك أن التقارب الجغرافي والديموجرافي بين إيران من جانب ودول مجلس التعاون الخليجي الست من جانب آخر قد أدى إلى انخراط الشيعة داخل المجتمع الخليجي من خلال تدفق الإيرانيين على دول الخليج للعمل والإقامة الدائمة والمؤقتة، حيث حصل البعض منهم على جنسية هذه الدول وبات مواطنا يتمتع بكافة حقوق المواطنة وبدأ من خلال مخطط منظم تغلغل تلك الطائفة داخل النسيج السياسي والاقتصادي الخليجي، وباتت تمثل احد ابرز التهديدات المعاصرة لأمن الخليج العربي[1].

(1) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.

أولاً: التواجد الشيعي في الخليج العربي

يأتي الشيعة في مقدمة الأقليات الدينية المسلمة – غير ذات المذهب السني – حيث يشكلون 12٪ من إجمالي السكان الأصليين بدول مجلس التعاون الخليجي، وتختلف نسبتهم من دولة لأخرى؛ ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60 و65٪، تليها الكويت بنسبة 30٪، ثم السعودية بنسبة تتراوح بين 15 و20٪، وتبلغ نسبتهم في قطر 16٪، ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات، ولا تتعدى نسبتهم 10٪ في سلطنة عُمان. ويمكن في هذا المقام تحليل التواجد الشيعي بدول الخليج من خلال التعرض لكل دولة من دول المجلس مع التركيز على بعض تلك الدول نظرا لتأثير الطائفة الشيعية داخلها وتداعيات ذلك على الأمن الوطني الخليجي[1].

1- الشيعة في المملكة العربية السعودية

يتركز الوجود الشيعي في السعودية في شرق البلاد في منطقة الإحساء، التي كانت تعرف قديماً ببلاد البحرين، ويعود الوجود الشيعي في هذه المنطقة إلى القرامطة[2]، وهم من الشيعة الإسماعيلية، وقد استطاعوا تأسيس دولة لهم في هذه المنطقة –إضافة إلى أجزاء أخرى من الجزيرة العربية– في أواخر القرن الثالث الهجري أثناء حكم العباسيين، إلى أن كانت نهايتهم على يد السلاجقة سنة 467هـ.

ويتركز شيعة السعودية في شرق البلاد وخاصة في:

1- **منطقة القطيف**: وهي أكبر مناطقهم كما أنهم يتواجدون في القرى التابعة لها مثل سيهات، جزيرة تاروت، العوامية، الجارودية، أم الحمام، الجش...الخ.

---

(1) لاحظ ان هذه النسب هي متوسط لعدد من البيانات الرسمية التي تناولت هذا الجانب حيث تختلف تقديرات التواجد الشيعي بدول الخليج ولا يوجد تقدير رسمي معتمد

(2) القرامطة هي حركة سرية باطنية هدّامة، اعتمدت التنظيم السري العسكري، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى حمدان قرمط بن الأشعث الذي نشرها في الكوفة سنة 278هـ.

2- منطقة الإحساء، ومن مناطقهم فيها الهفوف، المبرز، القارة، المنصورة، البطالية ..الخ.
3- مدينة الدّمام، وخاصة في حي العنود، إضافة لأحياء أخرى كالجلوية والعزيزية والنخيل.
4- بقية مناطق الشرقية كالجبيل ورأس تنورة، والخبر والظهران.

وإضافة إلى المنطقة الشرقية فإنّهم يتواجدون في بعض المناطق مثل المدينة المنوّرة، وخاصة في حي العوالي. ويطلق عليهم اسم النخاولة. إلى جانب مناطق أخرى، بدأوا بالتكاثر فيها مؤخراً كالرياض وحفر الباطن والمنطقة الغربية.

هذا فيما يتعلق بالشيعة الإثنى عشرية، أما الشيعة الإسماعيلية والزيديين القادمين من اليمن فإن لهم وجوداً في المنطقة الجنوبية، وأما نسبتهم في المملكة فمختلف فيها، خاصة وأن الشيعة دائماً ما يلجأون إلى تضخيم أعدادهم لأغراض سياسية واضحة كما هو الحال في البحرين والعراق إضافة إلى عدم وجود إحصاءات رسمية تقسم السكان على أساس مذهبي، إلا أنّ مصادر غير سنّية تشير إلى أنهم يشكلون 5٪ من مجموع سكان المملكة[1].

وتعتمد هذه الدراسات عادة على عدد السكان الكلي للمملكة، واحتساب أماكن التجمعات الشيعية من هذا العدد للوصول إلى رقم تقريبي. وبعض مراكز الدراسات تجعل نسبة الشيعة في السعودية 10٪[2]، إلا أن هذا المركز عرف عنه المبالغة في أرقام الشيعة، فهو يجعلها في العراق 65٪ وفي البحرين 70٪ في تقريره الصادر سنة 1999،

(1) راجع في تفصيل ذلك : دراسة مركز القدس للدراسات السياسية والصادرة عن مركز راند الأمريكي، سوريا وإيران والنظام الأمني الخليجي الجديد، عمان، 2008، ص67.
(2) انظر: سعد الدين ابراهيم (محرر) الاقليات في العالم العربي،القاهرة، التقرير السنوي الأول، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993

وهذه الأرقام تحمل مبالغة كبيرة أدت إلى عدم صحتها ومخالفتها للواقع.

كما أنّ الوكالة الشيعية للأنباء والتي تبالغ هي أيضاً في نسب الشيعة جعلت نسبة الشيعة في السعودية 10٪ وعلى أي حال، فإن النسبة لا تتجاوز بأي حال من الأحوال 10٪، ولا تقل عن 5٪، ولا صحة لما ينشره الشيعة بين الحين والآخر من أن نسبتهم في السعودة تصل إلى 15٪ وربما أكثر.

ويمارس الشيعة عباداتهم وأنشطتهم الدعوية بشكل مكثف في المنطقة الشرقية، وفي مساجدهم في القطيف تسمع في النداء (أشهد أنّ عليّاً ولي الله) و(حي على خير العمل) ولهم مساجد كثيرة منها (الزهراء، عمّار بن ياسر، مسجد الإمام الحسين بصفوى، مسجد الإمام علي، القلعة، العباس، الإمام الحسن في القطيف)، ومن الحسينيات (الزهراء، الإمام المنتظر بسيهات، حسينية الناصر بسيهات أيضاً، والزائر بالقطيف، والإمام زين العابدين، والرسول الأعظم، والراشد بسيهات، العامرة في المدينة المنورة). وقد كانت القطيف فيما سبق يطلق عليها (النجف الصغرى) لكثرة الحوزات الشيعية فيها[1].

وفي مساجدهم وحسينياتهم، تكثر الدروس والمحاضرات، وتوضع الإعلانات لذلك دون رقيب أو حسيب في الوقت الذي لا يسمح لجيرانهم من أهل السنة بإقامة المحاضرات إلا بإذن من الإمارة ومركز الدعوة، وهم كغيرهم من الشيعة دائمو الاحتفال بمناسبات يلصقونها بآل بيت النبي ﷺ وكثيرو الإقامة للمآتم. وتكثر الإعلانات عندهم عن حملات الحج والعمرة والزيارة لقبر الرسول ﷺ والعتبات المقدسة في المناسبات المختلفة، مثل الرجبية، وعطلة الربيع وأشهر الحج وغيرها.

كما أن هناك محكمة الأوقاف والوصايا وهي خاصة بهم ويرأسها شيعي، رغم أنها تتبع وزارة العدل. وفي حقبة سابقة وتحديداً زمن مؤسس المملكة عبد العزيز آل سعود

---

(1) راجع تقرير شبكة الدفاع عن السنة، **المخطط الرافضي في المملكة العربية السعودية**، الرياض، 25/ 4/ 2003.

تم تعيين الشيخ الشيعي علي الخنيزي قاضياً أكبر في القطيف يتقاضى أمامه جميع السكان السنة والشيعة على حد سواء.

ويمتلك الشيعة جمعيات خيرية عديدة تلقى دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعض أفراد أهل السنة، ومن هذه الجمعيات: جمعية العمران الخيرية، وجمعية المواساة الخيرية بالقارة، وجمعية البطالية، وجميعها بالإحساء. وتقوم هذه الجمعيات وغيرها بجهود كبيرة لمساعدة الشيعة في رعاية المرافق العامة في المنطقة كأماكن العبادة ومغاسل الموتى وإصلاح المقابر، وإقامة الدورات المختلفة في الحاسوب والطباعة والخياطة، والاهتمام بالمرضى ومساعدات الزواج وإقامة الأعراس الجماعية التي يعول عليها الشيعة لزيادة نسبتهم في السعودية[1].

2- الشيعة في دولة الكويت

يتوزع الشيعة في الكويت بين تيارات عديدة علمانية ودينية، فالقوى العلمانية تميل غالباً إلى جانب الحكومة، وتعارض سيطرة رجال الدين على العمل الشيعي، كما ظهر ذلك واضحاً في قضية الوقف الجعفري. وأما القوى الدينية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث تيارات:

أ- التيار الإيراني:

ويؤمن بولاية الفقيه والمرجعية الإيرانية، وقد برز هذا التيار بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979م، وممن ينتمي إليه النائبان في البرلمان السابقان عدنان عبد الصمد وعبد المحسن جمال.

(1) محمد صادق اسماعيل، حقوق عربية ضائعة. قراءة في قضايا اجتماعية معاصرة، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص 125

بـ التيار الشيرازي:

وهو الذي يتبع المرجع محمد الشيرازي الذي أقام في الكويت تسع سنوات (1971-1980) قادماً من العراق، وأسس دعوة له، وأقام المؤسسات والهيئات الشيعية وكان نشيطاً في طبع الكتب، كما أنه استطاع أن يكسب شريحة لا بأس بها من الكويتيين لتقليده. واستطاع في تلك الفترة أن يخترق الجماعة (الشيخية)، وأن يستصدر فتوى من زعيمها حسن الإحقاقي الأسكوئي بجواز تقليد العلماء غير الشيخيين، وأن يفتح الطريق بذلك لكسب عدد من شباب (الشيخية) لتقليده. وقد استطاع تيار الشيرازي أن يستحوذ على جزء كبير من العمل الشيعي، مثل الداعين إلى هيئة الأوقاف الجعفرية. وينتمي إلى هذا التيار محمد باقر المهري أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت والنائب صالح عاشور.

جـ الشيخية:

وهي فرقة انفصلت عن التيار العام للشيعة الأصولية، أي عن الاثنى عشرية في القرن التاسع عشر ميلادي على يد الشيخ أحمد الأحسائي، حيث أقام أحد شيوخها وهو الميرزا علي بن موسى الأسكوئي الحائري في الكويت سنيناً، وكان مجموعة من شيعة الكويت يقلدون والده موسى بفعل تأثر الكويت وقربها من العراق، وكربلاء خاصة، حيث أحد مقرات هذه الطائفة وإقامة شيوخها. وكان قد حضر للكويت مرتين في حياة والده، وبعد وفاة والده صار علي موسى المرجع العام للعرب والعجم من الشيخية، وسكن الكويت، وكان يقضي أيام الصيف في كربلاء غالباً، أثناء وجوده في الكويت قام بتأسيس الحسينية الجعفرية والعباسية، وتوسيع المسجد الجامع ومسجد آخر، وهو أول من بنى مأذنة في الكويت بعد جهد كبير، وأول من سعى في إعلان الشهادة الثالثة (أشهد أن علياً ولي الله) على المنابر والمنائر[1].

---

(1) ريتشارد دكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة اميل كنعان، بيروت ندار الرؤية للنشر، 2009، ص 314

وغالباً ما تكون مساجد الشيعة خارج سيطرة وإشراف وزارة الأوقاف، كما أنهم يقيمون المساجد في مناطق السنة رغم قلة تواجدهم في هذه المناطق. وبالرغم من كثرة مساجدهم، إلا أنهم دائمو السعي لمساجد جديدة. ومع ذلك فإن هذه المساجد لم تشبع طموحهم، فعمدوا إلى بناء الحسينيات على شكل قلاع وفيها سراديب، وهم أحياناً يشيدون البناء قبل أن يأخذوا الرخص[1].

وقد سعى الشيعة بكل جهدهم إلى إنشاء هيئة للأوقاف الجعفرية الشيعية، يثبتون من خلالها وجودهم ومذهبهم، وينمّون مواردهم المالية، وكانوا يحرصون على أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل وطالبوا بأن تكون تحت إشراف مراجع وعلماء مذهبهم كونهم ينوبون عن الإمام الغائب-كما في معتقداتهم- وقد كان مشروع هذا القانون ميداناً للخلافات بين التيارات الشيعية الدينية والعلمانية المختلفة، فمن قائل أن الإشراف على الأوقاف وإدارتها هما من صلاحيات المرجع الديني إلى مجيز بأن تتولى لجنة من غير المراجع إدارة هذه الأوقاف.

وخلال عامي 2001 و2002 كان الشيعة يعملون بكل جهد من أجل إنشاء هذه الهيئة، وبالرغم من قيام الحكومة الكويتية بإنشاء وحدة للأوقاف الجعفرية تتبع وزارة الأوقاف يكون أعضاؤها من الشيعة، إلا أن الشيعة وقادتهم أعربوا في تصريحاتهم المتكررة أن هذا القرار لا يلبي طموحاتهم، ذلك أنهم يريدون هيئة مستقلة عن الأوقاف والحكومة، وفي أحسن الأحوال تتبع الديوان الأميري.وقد أعلن الشيخ أحمد حسين محمد نائب الأمين العام لتجمع علماء المسلمين الشيعة أن هذه الهيئة سترى النور قريباً بعد مخاطبة وزارة الأوقاف لديوان الخدمة المدنية لتحديد الهيكل التنظيمي للإدارة الجديدة[2].

كما يقوم شيعة الكويت بجهد كبير لنشر عقائد الشيعة من خلال كافة الوسائل

(1) أحمد شيخون، الفتنة الكبرة في العالم العربي، عمان، دار الوحدة، 2010، ص 77-78.

(2) حسين اغا، الشيعة في العالم. نظرات عربية، بيروت، دار اقرأ، 2010، ص 102.

كالكتب والأشرطة والمجلات والنشرات والرسائل، ومن خلال توفير هذه المواد في مساجدهم ومنتدياتهم وحسينياتهم بل وتوزيع بعضها مجاناً على المنازل وهم يقومون بذلك غير آبهين بمخالفة محتويات هذه المواد لعقائد المسلمين في الكويت، ومن أمثلة ذلك:

- طباعة مجلة المنبر، وهي مجلة تصدر من الكويت، وكُتب عليها بأنها تصدر من لبنان للتمويه، وهذه المجلة التي يصدرها أتباع الشيرازي تخصصت في التطاول على صحابة النبي ﷺ وزوجاته الطاهرات، وبالرغم من توفر هذه المجلة في الكويت، إلا أن وكيل وزارة الإعلام في الكويت يصرح بأن الوزارة لم تسمح لهذه المجلة بالصدور أو الطباعة داخل الكويت.
- توزيع نشرة جامعة لفتاوى الشيرازي مجاناً، والراغب بالحصول على هذه النشرة يستطيع الحصول عليها بمجرد الاتصال فقط، وتصدرها مؤسسة المستقبل للثقافة والإعلام.
- تأسيس تجمع لعلماء الشيعة، يرأسه محمد باقر المهري، يصدر بيانات باستمرار حول مختلف القضايا الداخلية والخارجية، ويتظاهر بالحرص على وحدة الصف السني والشيعي، والمهري هذا يشرف على مسجد الإمام علي في منطقة العمرية.

ويتبع الشيعة أسلوب التدرج في اخذ مطالبهم، ففيما سبق كانوا يكتفون بالمطالبة بإنشاء المساجد ثم اتسعت الدائرة لتشمل الحسينيات والجمعيات الثقافية والاجتماعية والمبرات، وقد نجحوا في كثير من مساعيهم. ومع مرور الزمن وازدياد نفوذهم، وتواجدهم في المؤسسات المختلفة، اتسعت دائرة مطالبهم، فهي تشمل الآن المطالبة بأن يكون يوم عاشوراء عطلة رسمية، ونقل شعائرهم في وسائل الإعلام الكويتية على الهواء مباشرة، وقد نجحوا في المطلب الثاني، حيث أصبح التلفزيون الكويتي ينقل هذه الشعائر مباشرة، ويبدو أنهم على وشك تحقيق المطلب الأول، حيث أوصت اللجنة الاقتصادية في مجلس الأمة باعتبار يوم عاشوراء عطلة رسمية.

ومن مطالبهم الآخذة بالتعاظم: السماح بطباعة كتبهم ومنشوراتهم، ومنع الكتب

التي تتعرض لهم أو تبين عقائدهم، فقد كان لهم دور في منع كتاب (الله ثم للتاريخ) وهو من أهم الكتب الحديثة التي تبين عقائدهم، وأشادوا بقرار وزير الإعلام -آنذاك- أحمد فهد الأحمد بمنع تداوله. ومن مطالباتهم الوقوف ضد مشروع قانون العقوبات الشرعية الذي تقدم به بعض النواب الإسلاميين السنة، واعتبار علمائهم أنه غير قابل للتطبيق، بسبب خشيتهم من تطبيق القانون على المذهب السني. ومنها اختراقهم لإذاعة القرآن الكريم، واستبعادهم لبرامج ومحاضرات العلماء السلفيين، وبخاصة من المملكة العربية السعودية[1].

ومن ضمن ما قام به الشيعة من تجاوزات فاقت الحد تطاولهم العلني على صحابة رسول الله ﷺ، ومن أبرز من قاموا بذلك النائب صالح عاشور الذي تهجم على الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه وطالب عاشور بتغيير اسم أحد شوارع الكويت يحمل اسم المغيرة، واعتبر ذلك حقاً للشيعة بالإضافة لمطالبته بإنشاء محكمة جعفرية، وإنشاء المزيد من المساجد الشيعية، وتعديل مناهج التربية الإسلامية لتتوافق مع عقائدهم. وتبلغ هذه المطالب حداً غير معقول، إذ أفتى أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت محمد باقر المهري بعدم جواز التعامل مع إحدى الجمعيات التعاونية (جمعية القرين) أو الشراء منها لأنها قامت بطباعة كتاب يخالف عقائد الشيعة. كما أنهم اعترضوا على المطالبة بإغلاق الحسينيات غير المرخصة التي تملأ الكويت، ردّاً على الذين طالبوا بإغلاقها أسوة بفروع لجان الزكاة والجمعيات الخيرية التي تتبع الجمعيات السنية مثل الإصلاح وإحياء التراث.

3- الشيعة في سلطنة عمان

يوجد كثير من الشيعة بين سكان المدينة الساحلية وبين تجار المدن العُمانية، وتعرف جماعة من هذه الطائفة بالخوجيين واللواتيين. وترجع جذور هذه الجماعة إلى الشيعة

(1) راجع تقرير شبكة الدفاع عن السنة، الشيعة في الكويت، الرياض، 1429هـ، ص8

الذين جاءوا من منطقة حيدر آباد بالهند، وقد عاشوا منذ عدة أجيال في منطقة مطرح، ويعيش معظم أفراد هذه الجماعة في مدن منعزلة ومناطق خاصة بهم داخل منطقة مطرح، ولهم مسجد خاص بهم يقع إلى جوار الساحل[1]، وينقسم الشيعة في عُمان إلى ثلاث جماعات كبيرة يمكن تناولها كالآتي:

أ- الشيعة اللواتية

تتسم هذه الجماعة بتعدادها الكبير، وهم من أثرى طبقات المجتمع العُماني، ويتولون كثيرًا من المناصب الحكومية، كما أن كبار التجار من اللواتية أيضًا، وهناك روايات عديدة حول أصلهم ونسبهم، فيرى البعض أنهم عُمانيون نزحوا إلى الهند على إثر صدامهم مع سائر المذاهب الأخرى وبعد أن أقاموا فترة طويلة في الهند عادوا إلى عُمان مرة ثانية، بينما يرى فريق آخر، أن أجداد هذه الجماعة قد جاءوا إلى مسقط منذ ما يقرب من 50 عامًا كتجار من الهند وسكنوا في هذه المدينة. ويرجع البعض أصل ونسب اللواتية في عُمان إلى هجرة الشيعة من حيدر آباد بالهند مع سائر الهنود الآخرين أثناء الاستعمار البريطاني وقد رحل بعضهم إلى مسقط بجوازات سفر بريطانية، وقد كون هؤلاء الشيعة فيما بينهم مجتمعًا خاصًا منفصلاً عن الآخرين وأنشأوا قلعة في منطقة مطرح ونظرًا لأن الخوجيين كانوا ملمين باللغة البريطانية ومبادئ التجارة الحديثة فقد أحرزوا تقدمًا سريعًا وسيطروا على جزء مهم من أسواق مسقط وعُمان. كذلك أيضًا شق عدد منهم طريقه لتولي أعمال إدارية في بلاط السلطان قابوس، ومن الواضح أن الوضع المالي الذي تتميز به هذه الجماعة هو الذي هيأ لها هذه الإمكانية، ونتيجة لترددهم على أهليهم في الهند وزيارتهم للعتبات المقدسة في العراق والأماكن الدينية في إيران، اتسعت مداركهم ووقفوا على قضايا العالم والأوضاع الراهنة، وتكونت منهم طبقة مثقفة فاعلة، وقد أدى صغر المجتمع العُماني وقرب اللواتية من البلاط والأسرة الملكية في مسقط إلى وجود علاقة خاصة بين الطرفين، وقد أثبتت التطورات الاجتماعية

(1) وزارة الثقافة والتراث الوطني، سلطنة عمان، مسقط، مطابع الوزارة، 2007، ص77

والسياسية ومن بينها الحرب الداخلية بين السلطة القائمة والإمامة المذهبية الدينية أن كلا الطرفين قد قام بمساندة الآخر، وربما كان السبب الرئيسي وراء مساندة اللواتية للسلطان هو كسب تأييد السلطان قابوس بن سعيد في مواجهة الصراعات القبلية والدينية.

ب. الشيعة البحرينيون

على مدى التاريخ تعرض الكثير من المناطق لظلم وجور السلاطين والحكام وخاصة الخلفاء العباسيين، الأمر الذي أدى إلى اضطرار الشيعة في منطقة الخليج (الفارسي) إلى الهجرة من المناطق الشمالية إلى المناطق الجنوبية. وقد تمت هذه الهجرة في الغالب من مناطق البحرين والإحساء والقطيف وخوزستان والبصرة، وانتشر الشيعة في مناطق بعيدة عن ظلم الحكام، ومن المؤكد أن الشيعة قد فطنوا إلى اختيار المناطق الساحلية بحيث لا تصل إليهم أيدي الظالمين، ويستطعيون في الوقت نفسه تدبير شئون حياتهم عن طريق التجارة البحرية وصيد الأسماك والزراعة، ومن أهم الأماكن التي استوعبت عددًا كبيرًا من هؤلاء المهاجرين سواحل قطر والإمارات وسواحل الباطنة في عُمان، ومع أن البحرينين يمثلون أقل الجماعات الشيعية في عُمان، ولكنهم نظرًا لشهرة تجارتهم فانهم يتمتعون بمكانة طيبة مثل الشيعة اللواتية. وقد جاء في كتاب تاريخ عُمان، أن أول سفير لعُمان في الولايات المتحدة كان من الشيعة البحرينيين[1].

ج. الشيعة العجم

هم مجموعة من الشيعة وفدوا من إيران إلى هذه البلاد، ويطلق على هؤلاء الأفراد – بصفة عامة– العجم حيث ترجع جذورهم إلى أصول إيرانية. ومن المؤكد أن قرب السواحل الإيرانية والعُمانية قد سهل الهجرة المتبادلة إلى كلا البلدين. والعجم الذين

(1) محمد رشيد عباس، التطورات السياسية في عمان وعلاقتها الخارجية 1932 – 1970، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرشيد، بغداد، تموز 1988، ص 91

يعيشون في منطقة عُمان وسواحل الخليج (الفارسي) الجنوبية هم أهل حضارة وثقافات عدة، ومعظم الشيعة الذين يقيمون في عُمان هم من مناطق اللور وبندر عباس وبعضهم من منطقة البلوش، جدير بالذكر أن الهجرة العجمية إلى عُمان كانت مرتبطة بعلاقات البلدين في ذلك الوقت فكانت تتأرجح بين الكثرة والقلة تبعًا لتذبذب العلاقات، ويعيش الشيعة العجم في عُمان في مناطق مسقط عاصمة البلاد، ومطرح وضواحيها، وفي مناطق الباطنة، وقليل منهم يعيش في مسندم ومدينة صور الساحلية. ويقال إن السبب في هجرة الشيعة العجم إلى عُمان يرجع إلى عدم اهتمام النظام البهلوي بالمناطق المحرومة في إيران وخاصة الجنوب، إلى جانب سياسة الخدمة العسكرية الإجبارية. والشيعة العجم لهم الآن مساجدهم الخاصة بهم والمؤسسات الخيرية مثل صناديق قرض الحسنة ومساعدة الآيتام وأبناء السبيل وإدارة الأوقاف الجعفرية، وقد أصبحوا الآن أحد أهم قبائل الشيعة في عُمان ومنهم مسئولون يتولون المناصب الحكومية[1].

4- الشيعة في مملكة البحرين

دأب الشيعة على رفع نسبتهم في جميع البلدان التي يقيمون فيها لأسباب سياسية لا تخفى على أحد، ومن تلك الدول البحرين التي بالغ البعض بالقول بأن الشيعة العرب منهم ذوي الأصول الإيرانية يشكلون 60 إلى 65٪ من إجمالي السكان، وقد جاء في تقرير مركز ابن خلدون حول الأقليات لسنة 1993 أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات هم العرب الشيعة ونسبتهم 45٪ من مجموع السكان، والعرب السنة ونسبتهم كذلك 45٪ أما الإيرانيون 8٪، وثلثهم سنة والثلثان من الشيعة، وبذلك يصل الشيعة العرب والإيرانيون إلى حوالي 52٪، أما السنة العرب والإيرانيون البلوش فنسبتهم 48٪. إلا أن تقرير ابن خلدون ذاته الصادر سنة 1999 قام برفع نسبة الشيعة في البحرين إلى 70٪، وهي نسبة غير واقعية ومنافيه للواقع السكاني في البحرين، ولم

(1) انظر في تفصيل ذلك: د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. المجلد الرابع، تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لإمارات الخليج العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1996.

يذكر التقرير الأسس التي استند عليها لرفع نسبة الشيعة من 52٪ إلى 70٪ خلال 6 سنوات، على الرغم من أنه لم يحدث ما يدعو إلى ارتفاع النسبة بهذا الشكل وخلال هذه الفترة القصيرة، سوى ما عزاه التقرير إلى أن الشيعة معظمهم ريفيون يكثر عندهم الإنجاب وتعدد الزوجات. بالرغم من صحة هذا الأمر الذي يتم بدعم وتشجيع القيادات الطائفية مع التكفل بالمصاريف اللازمة وذلك من أموال الخمس[1].

وقد جاءت نتائج الانتخابات البلدية والنيابية سنة 2002، وحصول الشيعة في الأولى على 23 مقعداً من 50 وعلى 13 مقعداً من أصل 40 مقعداً في الثانية، لتعطي صورة تقريبية عن حجم الشيعة في البحرين، فإذا كان حصولهم على أقل من ثلث مقاعد المجلس النيابي بسبب مقاطعة بعض تنظيماتهم للانتخابات يبدو ومفهوماً بعض الشيء، فإن حصولهم على أقل من نصف مقاعد البلديات في الانتخابات التي شارك فيها جميع قطاعاتهم تبطل نظرية الأغلبية الكاسحة أو المطلقة.

5- الشيعة في الإمارات العربية المتحدة

يقدر نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان، بنحو 15 في المائة من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات[2]، الذي يبلغ نحو 4.5 مليون، ويشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو 85 في المائة، في حين أن مصادر أخرى تقول إن نسبة الشيعة لا تزيد عن 10 في المائة. ويتركز الشيعة في إمارة دبي والشارقة وأبوظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى. ويغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الإمامية، وتتنوع أصولهم الإثنية/ القومية إلى عرب، وهم "البحارنة" الذين جاءوا من شرق الجزيرة العربية؛ مثل البحرين، والإحساء والقطيف في السعودية؛ وإيرانيين أو "العجم"، وأبرزهم اللاريون

---

(1) د.سعد الدين ابراهيم، الاقليات في العالم العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1999، ص 61.

(2) راجع في ذلك تقرير الحرية الدينية في العالم، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، الطبعة العربية، 2006.

والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي[1].

وفضلاً عن المواطنين الشيعة، يقيم في الإمارات أيضاً عدد كبير من الإيرانيين الشيعة، الذين هاجر أغلبهم إليها بعد الثورة الإيرانية. فقد أشار تقرير إلى أن عدد الإيرانيين- بحسب تقديرات غير رسمية - يقدر بنحو نصف مليون، يتركز معظمهم في دبي[2].

كما يقيم في دبي أيضاً عدد من أتباع طائفة البهرة (التي تنتسب إلى المذهب الإسماعيلي)، ولا يعرف عددهم في دبي على وجه الدقة، إلا أن مصادر تقدرهم بعدة آلاف، ومعظمهم يحمل التابعية الهندية والباكستانية. وتقيم طائفة البهرة مجلس العظة السنوي لها بمناسبة عاشوراء في دبي، حيث شارك في احتفال عام 2004 زعيم الطائفة الدكتور محمد برهان الدين، الملقب بالسلطان، وحينها منحتهم حكومة دبي أرضاً لإقامة مركز لهم في الإمارة. وتعد هذه الطائفة من الطوائف الثرية، وذلك لاشتغال أتباعها بالتجارة، وتعني تسميتهم بالعربية "التاجر".

6- الشيعة في دولة قطر

يدين أغلبية القطريين بالمذهب الحنبلي (السني) إلا انه ووفقاً لتقارير الباحثين، فإن نسبة الشيعة في قطر تتراوح بين 10-16٪ من مجموع إجمالي السكان. وهم منسجمون مع الأكثرية هناك، ويتمتعون بحقوق المواطنة على قدم المساواة مع مواطنيهم السنة[3].

وينحدر شيعة قطر من أصل عربي، وهم (البحارنة) أي الذين ينحدرون من أصل بحريني، أو من الإحساء، والقطيف في السعودية. وأصول البحارنة تعود إلى قبائل

---

(1) محمد صادق اسماعيل، حقوق عربية ضائعة، مرجع سابق، ص 151.

(2) جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، 26 يناير/ كانون الثاني 2007.

(3) د. محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي، الاسكندرية، دار الكتب الجامعية، 2008،ص 212.

عربية عريقة مثل قبيلة بني ربيع وعبد قيس.. وتعود أصول كثير من عوائلهم إلى عدنان وقحطان، ولغتهم هي العربية. أما القسم الثاني من شيعة قطر فهم العجم، وهم من أصول إيرانية وبلوشية.

وينتشر الشيعة القطريون في منطقة الهلال، النعيجة، المطار، الروضة، والدفنه، النجمة، المنتزه، فريج الغانم، دوحة جديدة، فريج عبد العزيز، أبو هامور، المنصورة، ولهم وجود محدود في بقية المناطق القطرية.

وقد أنشئ في قطر العديد من الحسينيات أبرزها حسينية الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم (المتنزة). وتعتبر من الحسينيات الرائدة في الدوحة، إذ تتميّز بالخطباء والبرامج والأنشطة الثقافية والدينية التي تقام فيها.وقد تم تأسيسها بالدوحة بتوجيه من المرجع الديني الشيعي السيد محمد الحسيني الشيرازي، وبدور فعال من الشيخ عبد العزيز عبد الله الحبيب، وكثير من أهالي قطر خاصة عائلة الأنصاري. ولهذه الحسينية زوار كثر، ولقد قرأ فيها الكثير من الفقهاء منهم الشيخ حسن الصفار، الشيخ محمود السيف، الشيخ فاضل الحيدري، والشيخ عبد الرضا معاش، الشيخ حسين الأميري، الشيخ عبد العزيز عبد الله الحبيب، السيد علي اصغر المدرسي، الشيخ جلال المعاش، السيد جعفر الهاشمي، الشيخ محمد شهاب. وعلى صعيد الرواديد قرأ فيها: عبد الله الاحسائي، والسيد محمد العلوي، وحسن الموالي.

كما أن هناك الكثير من المساجد الشيعية منها مسجد البحارنة في منطقة النعيجة – وهو اكبر مسجد في الدوحة، وقد شيدته عائلة الصايغ ومسجد الامام الصادق – منطقة المطار تأسس عام 1992، وقام بتأسيسه محمد اكبر الشرشني ومسجد الامام زين العابدين – أنشيء عام 1977 في المنصورة فريج الشراشنة وقام بتأسيسه منصور أمر الله الشرشني وعدد من الموالين الشيعة[1].

(1) محمد الرفاعى، الشيعة في جزيرة العرب، عمان، دار العرب للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 102–103.

ثانياً: تأثير الشيعة على الأمن الخليجي

أدى سقوط النظام العراقي السابق في بغداد إلى جملة تغييرات وتطلعات في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً. وفي حين أوجد هذا السقوط بعضاً من هذه التغييرات، سرّع في الوقت نفسه ظهور بعضها الآخر، والتي كانت حتى وقت قريب مختبئة، أو ظاهرة بشكل خجول.

ربما كان من الصعب إحصاء التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المنطقة في الوقت الحالي أو المستقبلي، إلا أنه من الممكن أحياناً تحديد أكبرها حجماً أو أكثرها عمقاً. وهذا ما يتضمن مسألة الشيعة في الخليج العربي وتطلعاتها إثر التغييرات في المنطقة. وعلى الرغم من أن ضآلة عدد الشيعة بدول الخليج ككل، إلا أنهم يحاولون في هذه المرحلة إبراز أنفسهم كقوة شعبية تؤثر على السياسة العامة للدول الخليجية وإلى البروز بشكل اكبر مستفيدين من الأحداث الأخيرة التي حدثت في العراق والتي أدت إلى زيادة نفوذ الشيعة العراقيين من خلال عدة مسائل:

1- أن معظم المعارضين العراقيين وقواتهم المدعومين من قبل أمريكا هم من الشيعة العراقيين، أمثال أحمد الجلبي وتنظيم المؤتمر العراقي والجيش التابع له، وكذلك عبد المجيد الخوئي الذي قتل في مدينة النجف العراقية.

2- بعض رموز المعارضة ذات النفوذ القوي في العراق والمدعومين من قبل إيران (الدولة الشيعية الأولى في العالم) هم من المذهب الشيعي كمحمد باقر الحكيم الذي أمضى أكثر من 21 عاماً في إيران وجيشه المعروف باسم (فيلق بدر) وكذلك بعض الرموز العلمية كالسيستاني.

3- رموز المعارضة القوية الموجودة في العراق هم من الشيعة، ويأتي على رأسهم مرتضى الصدر الذي ورث من والده المرجعية العلمية والمكانة السياسية في العراق.

4- أن معظم الحزبيين والفئة الحاكمة التي كانت تساند الرئيس العراقي السابق هم

من السنة، والذين انقلب معظم العراقيين عليهم بعد سقوط نظام صدام حسين، رغم أنهم كانوا يعانون كما يعاني الشيعة والأكراد[1].

وبالتالي فقد سعت الطائفة الشيعية إلى الاستفادة من الواقع الجديد، وهم في ذلك يتبعون إستراتيجية مكونة من عدة أطر منها:

- **الإطار الأول**: في إتاحة الفرصة للشباب الشيعي حتى يشتركوا في الواقع السياسي لهذه الأمة حتى يعبروا عن آرائهم ويشاركوا فيما يرتبط بالشأن السياسي وهذا يتم عن طريق فتح المجال لوجود مدارس وأحزاب وحركات سياسية والكلام على مستوى العالم الإسلامي ككل.
- **الإطار الثاني**: الضروري للشباب هو وجود مجال للعمل الفكري والمعرفي ليس فقط على الصعيد الديني والنظري وإنما على الصعيد العملي وجود ورش عمل في مجالات الصناعة وفي مجالات التكنولوجيا ودفع الشباب لهذا الاتجاه هذا أمر مطلوب.
- **الإطار الثالث**: هو الإطار الاجتماعي، ويتمثل في الحاجة لوجود منظمات وأطر اجتماعية تستوعب هؤلاء الشباب وتوجههم للتطوع في خدمة مجتمعاتهم وأممهم بل والإنسانية جمعاء.

ومن هنا يمكن التأكيد أن الشيعة في منطقة الخليج حاولت لعب دور هام وغير معلن في الاستحواذ على مشاريع اقتصادية وتكنولوجية غاية في الأهمية داخل مجتمعاتها. حيث يلاحظ وجود الكثير من النشاطات التجارية الهامة والقوية والتي يتحكم فيها الشيعة في منطقة الخليج العربي[2].

---

(1) انظر في تفصيل ذلك: د.خير الدين حسيب وارخون، العراق من الاحتلال والمقاومة إلى الاستقلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

(2) د. أحمد العبادى، الخطر الشيعى الجديد، القاهرة، دار المتحدة للنشر، 2010، ص 57

وعلى الجانب الآخر فمن المعروف أن الوضع الراهن في العراق أصبح يخدم المصالح الأمريكية بشكل أساسي، تماماً كما كان مرسوماً لها، حيث منابع النفط العراقية والوجود العسكري الواسع والضغط على بعض الدول المجاورة وتصدير الديمقراطية حتى لو كانت بالاحتلال، والكثير من الإيجابيات التي من الصعب تحديدها والإحاطة بكل جوانبها، لكن على الأقل فإن قضية الشيعة أصبحت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ورقة هامة بيد أمريكا للضغط على بعض الدول المجاورة كدول الخليج وإيران. فمن ناحية دول الخليج فإن الازدواجية الأمريكية في معايير الديمقراطية (كازدواجية معايير الإرهاب والاحتلال وغيرها) باتت سلاحاً ذو حدين بيد أمريكا.

وهذا الأمر يعني أن الشيعة في الخليج ستطالب بدعم أمريكي من الحصول ليس فقط على مكتسبات اجتماعية واقتصادية وفكرية، بل وسياسية أيضاً من خلال حكم محلي مستقل يتمركز في السعودية مثلاً في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، حالها حال شيعة العراق المتواجدة في أغنى مناطق النفط العراقية. وعلى الرغم من أن (ديمقراطية) أمريكا سمحت لها –كمثال بسيط– أن تقدم مساعدات مالية تقدر بـ 47 مليون دولار للفيليبين للقضاء على المسلمين فيها، كما قدمت لها أسلحة ثقيلة وخفيفة بملايين الدولارات، ولم تفكر أبداً بمسألة الحكم الذاتي أو الأقليات[1].

وليس بعيداً فإن المكانة الهامة للعراق بالنسبة للشيعة ستكون هي الأخرى عامل ضغط أمريكي على إيران. فقد حافظت النجف العراقية، لفترة طويلة، على مكانتها كأكبر معقل علمي للمذهب الشيعي، وساعد على احتلالها هذه المكانة كونها إحدى العتبات المقدسة عند الشيعة، إذ تضم ضريح علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو الإمام الأول عندهم، وكونها أكبر حوزة علمية، تخرِّج علماء مجتهدين في المذهب الشيعي، ظهر منهم مراجع كبار. إلا أن إيران حاولت لوقت طويل أن تستفيد من الوضع العراقي الشيعي، فأقامت مدينة (قم) التي حولتها إلى مدينة (مقدسة) وجعلتها تخرج

(1) د. أحمد تبارك، امريكا في الخليج العربي ام الخليج الفارسى، ص ص 233–234 .

مرجعيات دينية شيعية للمنطقة، وبعودة ظهور شيعة العراق واستلامهم زمام الحكم، فإن ورقة هامة بيد إيران ستكون قد فقدت، وأصبحت في يد الولايات المتحدة، التي تتحكم بمصير العراق. هذا بالإضافة إلى الاختلاف في مسألة (التقية) وولاية الفقيه، وبعض الأمور الأخرى التي يمكن لشيعة العراق من خلالها جعل مدينة النجف معقلاً للمعارضة الإيرانية وللجناح المعتدل.

وقد تركّزت المطالب في المجالين السياسي والاقتصادي أكثر من تركزها في المذهبي داخل البحرين، وتحرك الشيعة هناك بعد عام 2003 اعتمادا على أغلبيتهم العددية، وتفاعلاً مع المبدأ الذي رفعه المرجع الشيعي السيستاني صوت واحد لناخب واحد، وهو المبدأ الذي يتيح لهم، في ظل انتخابات نزيهة ودستور يعطي المجلس النيابي المنتخب السلطة الأعلى، السيطرة على الحياة السياسية في البحرين، أسوة بما حدث لأقرانهم في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وبالتالي تهديد سلطة آل خليفة، خاصة أن هناك من الشيعة من طالب بحكومة شعبية لا يرأسها شخص من الأسرة الحاكمة[1]، وهناك من لجأ إلى بعض مظاهر العنف في التعبير عن المواقف والمطالب، أي أن الشيعة في البحرين انطلقوا أساسًا من قاعدتهم العددية في طرح مطالبهم، وهذا ساهم في صوغ أساليب التعامل الحكومي مع هذه المطالب، حيث قامت هذه الأساليب بشكل أساسي على إبطال مفعول هذه القاعدة العددية في المجال السياسي.

وعلى الجانب الكويتي طرح الشيعة مطالب سياسية تعلقت بتوسيع مجال تمثيلهم السياسي في الحكم، وأخرى مذهبية تعلقت بمزيد من الحقوق ذات الطابع المذهبي على مستوى الشعائر والتعليم والقضاء وغيرها. ولم يتم اللجوء إلى العنف عدا بعض الشواهد الفردية التي لا تمثّل اتجاهاً عامًا. ولم تثر المطالب السياسية الشيعية بعد عام

(1) من القوى التي دعت إلى ذلك «حركة الحريات والديمقراطية» المعروفة باسم «حق»، أنظر عبد الجليل السنكيس، «تقرير ديوان الرقابة ا لملاية يؤكد: «خليفة أنت المسئول»، أحرار البحرين الإسلامية، <http://www.wob.org/index.php?show=article&id=205&lang=arabic>.

2003 قلق السلطة بالنظر إلى أن الشيعة هناك أقلية عددية لا تتجاوز نسبتها 25 بالمائة من السكان على أكثر تقدير، ومِنْ ثَمَّ لا يمكن أن يهددوا الحكم اعتمادا على قاعدة صوت واحد لناخب واحد، فضلاً على أن العلاقة بين الطرفين شهدت نمطًا تحالفيًا تاريخيًا[1]. كما لم تثر هذه المطالب السلفيين السنّة كثيرًا بالنظر إلى النظرة المنفتحة التي يتبنّونها تجاههم، واختفاء الأفكار الخاصة بتكفيرهم بشكل عام، على العكس من السعودية على سبيل المثال. إلا أن المطالب المذهبية أثارت هؤلاء السلفيين، وانتقل تأثيرها إلى مجلس الأمة، مسبّبة الكثير من التوتر المذهبي فضلاً على ذلك، ثارت لدى السلطة والسلفيين السنّة شكوك حول ارتباطات الشيعة العابرة للحدود، خاصة مع إيران، كما سيأتي بيانه.

كما عبّر الشيعة عن طموحاتهم من خلال المشاركة بقوة في الانتخابات البلدية السعودية عام 2005[2]، لكنهم ركّزوا في تفاعلهم مع السلطة بشكل خاص على المطالب المذهبية، وهو ما أثار الوهابيين ضدهم، ووضع حدود لتجاوب السلطة مع مطالبهم.

وعلى الجانب الآخر يمكن القول بأن تاريخ العلاقة بين نظم الحكم والشيعة في دول الخليج يمثل أهمية كبيرة في صوغ شكل استجابة هذه النظم للمطالب الشيعية بعد عام 2003. ومن الناحية التاريخية، تتسم العلاقة بين الشيعة في الكويت والأسرة الحاكمة بالتحالف، وهذا فتح لهم مجال المشاركة السياسية والاقتصادية، وجعلهم مندمجين في المجتمع، حيث يُنظر إلى الشيعة الكويتيين على أنهم الأفضل وضعًا، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أية أقلية شيعية أخرى في دول مجلس

---

(1) Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shi'a: The Frgotten Muslims (New Yrok: St. Martin Press, 1999), p. 155.

(2) باسكال مينوريه، «الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، 2005»، مبادرة الإصلاح العربي (شباط/ فبراير 2005)،

<http://arab-reform.net/spip.php?page=ar&id_article=30>.

التعاون الخليجي. وهذا على العكس من الوضع في بقية دول الخليج التي اتسمت العلاقة بين الشيعة والحكم فيهم تاريخيًا بالمد والجزر، وكان الصراع سمة أساسية من سماتها، وهو ما أثّر سلبًا في الطريقة التي تعاملت بها السلطة مع مطالبهم قبل عام 2003 أو بعده.

وقد بذل الشيعة السعوديون نشاطًا ملحوظًا ظهر في مشاركتهم الواسعة في الانتخابات البلدية عام 2005، وعريضتهم المسمّاة شركاء في الوطن، وتركيزهم على المطالب المذهبية الساعية إلى الاعتراف بهم كمسلمين كاملي الإيمان. وقد أدى ذلك كله إلى استنفار السلفيين السنّة ضدهم، وتصاعد فتاوى التكفير الوهابية في مواجهتهم. وهناك من يرى أن سطوة رجال الدين السنّة على القرار السعودي بشكل عام، وتجاه الشيعة بشكل خاص، لا يمكن أن تمنع السلطة إذا ما قررت أن تتصرف بشكل ما، وأن السلطة الحقيقية تظل دائمًا في أيدي الأسرة الحاكمة، حيث يتبع رجال الدين رغبة الحاكم ويبررونها، ويستدلون على ذلك بقرار الملك فيصل في الستينيات الذي سمح بتعليم البنات رغم معارضة رجال الدين، هذا فضلاً على العديد من الأمثلة الأخرى التي تشير إلى أن السلطة تصرفت بما يخالف رأي المؤسسة الدينية حينما رأت أن ذلك مطلوب، مثل استدعاء القوات الأجنبية عام 1990، وطرح مبادرة للسلام مع إسرائيل عام 2002، والدعوة إلى مؤتمر حوار الأديان عام 2008 الذي حضره العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس على غير رضا من المؤسسة الدينية[1].

ولكن رغم ذلك، يظل دور رجال الدين السنة قويًا، نظرًا إلى أنهم يمتلكون أهم مصدر من مصادر شرعية النظام السعودي، وهو الدين، ولذلك فإن النظام يحرص

(1) لاحظت مصادر دبلوماسيّة غياب علماء الدين السعوديين خاصة مفتي المملكة عن المؤتمر، وقالت المصادر أن الوفد السعودي الذي رأسه الملك عبد الله بن عبد العزيز ضمّ العشرات بين أمراء ووزراء ومستشارين، ولا يظهر بينهم علماء أو رجال دين، أنظر: القدس العربي، 14/ 11/ 2008.

على ألا يتجاوز حدًا معيّنًا في إغضاب أو إثارة رجال المؤسسة الدينية ويعمل على أن يتم أي تغيير لا يرضيهم ببطء شديد يصل إلى حد الجمود في بعض الحالات، خاصة أن المؤسسة الدينية التقليدية تقف إلى جانب النظام في مواجهة دعوات الإصلاح والمحاسبة والديمقراطية، خاصة في ما يتعلق بالحكم النيابي. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هيئة كبار العلماء السعودية أدانت العرائض المطالبة بالإصلاح التي قُدمت إلى السلطة بعد عام 1990، واعتبرت مقدّميها مسببين للشقاق ومضللين[1]. وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة أن العاهل السعودي، في التعديلات التي أقدم عليها في 14 فبراير 2009، رغم أنه أعاد تشكيل هيئة كبار العلماء لتضم جميع المذاهب السنّية بعد أن كان مقتصرًا على المذهب الحنبلي الوهابي فقط، لم يستطع أن يضم إليه المذهب الشيعي، خوفًا من رد فعل الوهابيين.

كما أدى الظهور القوي للشيعة البحرينيين على الساحة السياسية وفي الشارع، وتصاعد نشاطاتهم داخل البرلمان وخارجه بعد عام 2003 والتي تبلورت بشكل أكثر وضوحا وبصورة لم تحدث من قبل في احتجاجات فبراير 2011، إلى إثارة حالة من الاحتقان الطائفي في المجتمع؛ فقد تحول مجلس النواب إلى صراع طائفي واضح بين السنّة والشيعة، وأدى المناخ المذهبي المخيّم بشدة على المنطقة منذ عام 2003 إلى تحويل كل نقاش سياسي داخل مجلس النواب إلى توتر شيعي – سنّي. حيث انسحب نواب جمعية الوفاق الإسلامية الشيعية من جلسة لمجلس النواب في مايو 2008 احتجاجًا على إدانة المجلس وزير البلديات والزراعة منصور بن رجب (شيعي) في استجواب قدمه نواب سنّة، على الرغم من أن تقرير اللجنة المالية التي نظرت في الاستجواب أوصى بعدم إدانة الوزير[2].

---

(1) جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غعادة حيدر (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص182.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية، 14/ 5/ 2008.

في حين أكدت كتلتا الأصالة والمستقلين السنّيتان في مارس 2005 أنهما تقفان ضد الاستجواب الذي لوحت به الكتلة الإسلامية الشيعية ضد وزير التربية والتعليم السنّي ماجد النعيمي بتهمة ممارسته للتوظيف في وزارته على أسس طائفية[1]. وفي إطار الشحن الطائفي بين الشيعة والسنّة، وصل الأمر بنائب سلفي في مجلس النواب (هو جاسم السعيدي) إلى المطالبة بتكريم الضابط البريطاني السابق إيان هندرسون على فترة رئاسته لجهاز الأمن البحريني منذ الستينيات حتى عام 2000، مشيرًا إلى أن هذا الرجل كان مخلصًا للقيادة، وخدم المملكة، ويجب أن يتم تكريمه بدلاً من محاكمته. وقد جاءت هذه المطالبة أساسًا ردًا على مطالبة الشيعة بمحاكمة هندرسون، لأنهم يحمّلونه مسؤولية كثير من التجاوزات التي ارتُكبت في حقهم في أثناء فترة خدمته، ويصفونه بالمجرم، ويطالبون بمحاكمته على الجرائم التي وقف وراءها ضدهم[2].

ومن هنا نؤكد أن التعامل مع مطالب الشيعة في كلٍّ من دول الخليج العربي تأثر بحالة الأمن والاستقرار في تلك الدول، خاصة فيما يتعلق بتهديدات الإرهاب أو حجم التوتر بين السلطة والمعارضة. ويبدو هذا التأثير واضحًا بقوة في المملكة العربية السعودية حيث كانت المواجهة ضد الإرهاب فيها منذ منتصف التسعينيات أحد أسباب تفاعلها الإيجابي مع بعض مطالب الشيعة، خاصة مع بداية عام 2004، بدأ اهتمام السلطة بالعلاقة مع الشيعة، والزخم الخاص بالإصلاح السياسي بشكل عام، يتضاءل بسبب النجاحات التي تحققت في الحرب ضد الإرهاب، وما ترتب على ذلك من استقرار في المملكة قوّى من موقف الحكم فيها وقلل من الضغط عليه. وفي البحرين جاء تصاعد مطالب الشيعة بعد عام 2003 في ظل حالة من الاحتقان السياسي والتوتر الأمني بسبب الغضب الشيعي تجاه تراجع مسار الإصلاح[3]. وهذا جعل

(1) الخليج، 3/ 3/ 2005.

(2) الوطن (البحرين)، 13/ 9/ 2007.

(3) عبد الجبار، «الخليج والعراق ما بعد الحرب: تداعيات التغيير المتناقضة»، مرجع سابق، ص311.

السلطة تتصرف في مواجهة هذه المطالب تحت ضغط الخوف من مزيد من الانفجار في المجتمع، خاصة خلال الفترة 2003–2006، وهي الفترة التي شهدت زخمًا كبيرًا لطموحات الشيعة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وعقب أحداث فبراير 2011 وقيام قوات درع الجزيرة بالتدخل أعلن القائد العام لقوة دفاع البحرين أن القوات الخليجية التي تقودها السعودية ستبقى بالبلاد بعد رفع الأحكام العرفية بداية شهر يونيو 2011 لمواجهة أي خطر خارجي. ونقلت وكالة أنباء البحرين عن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القول إن قوات درع الجزيرة ستبقى في البحرين بعد انتهاء فترة السلامة الوطنية تحسبا لمواجهة أي خطر خارجي. وقد فرضت الأحكام العرفية في البحرين في مارس 2011 بعد أسابيع من الاحتجاجات التي قادها مواطنون شيعة للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية وإقامة ملكية دستورية، ودعت خلالها بعض القوى لإقامة نظام جمهوري. وقد اتهمت البحرين إيران بالمساعدة على إشعال تلك الاحتجاجات التي توقفت بشكل كبير إثر فرض حالة الطوارئ وإرسال دول مجلس التعاون قوات إلى البحرين[1].

(1) موقع شبكة الجزيرة على الانترنت www.aljazeera.net